الالتزام الدولي بحماية النظام المناخي – دراسة مقارنة

بسنت خالد إبراهيم [١]– إبراهيم محمد محمد العناني[٢]– نهال محمد فتحي الشحات [١]
١) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) كلية حقوق، جامعه عين شمس

المستخلص

يركز علم المناخ على تقلبات المناخ والظواهر المناخية المتطرفة وتأثيراتها على مختلف الأنشطة، بما في ذلك صحة الإنسان والبيئة والزراعة والموارد المائية. ويمكن تعريف المناخ بشكل أضيق باعتباره متوسط الظروف الجوية في مكان وزمان معينين، ويمكن وصف المناخ أيضًا من خلال الأوصاف الإحصائية وتقلب العناصر ذات الصلة مثل درجة الحرارة وهطول الأمطار والضغط الجوي والرطوبة والرياح، أو من خلال مجموعة من العناصر مثل أنواع وظواهر الطقس التي تحدث عادةً على مدى فترة زمنية أو منطقة أو العالم ككل، ويهدف هذا البحث إلى اقتراح أو استنباط آليات قانونية وإدارية لموضوع النظام المناخي والمسئولية الدولية في قانون العلاقات الدولية بشكل عام وبين أفراد المجتمع الدولي بشكل خاص ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم تدعيم الدراسة بنسب ومؤشرات عالمية توضح وتبين ذلك الأثر على المناخ العالمي وذلك بالاستناد إلى النصوص القانونية التي جاءت في الوثائق والمعاهدات الدولية وما صدر عن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات ذات العلاقة من قرارات ووثائق مختلفة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها عدم اعتماد دول العالم على معطيات التنمية المستدامة كأساس لاستغلال الموارد الطبيعية، مما أدى إلى تدهور البيئة وتفاقم ظاهرة التغير المناخي، وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها ضرورة إلزام الدول بتنظيم الأنشطة المخالفة للتنظيم القانوني الدولي لحماية المناخ، ضرورة إقرار قواعد قانونية تنظم تخفيض الانبعاثات من جميع الدول، وتقضي بتحديد النسبة المتطلبة لهذا التخفيض من كل فرد في كل دولة.
الكلمات المفتاحية : النظام المناخي، التغير المناخي، الالتزام الدولي، اتفاقيات دولية، التنمية المستدامة.

مقدمة البحث

يركز علم المناخ على تقلباته وتأثيراته على مختلف الأنشطة، بما في ذلك صحة الإنسان والبيئة والزراعة وموارد المياه. ويمكن تعريف المناخ في نطاق أضيق بأنه متوسط الظروف الجوية في مكان معين وفي وقت معين، ويمكن وصف المناخ أيضًا من خلال الأوصاف الإحصائية وتقلب العناصر ذات الصلة مثل درجة الحرارة وهطول الأمطار والضغط الجوي والرطوبة والرياح، أو من خلال مجموعة من العناصر مثل أنواع وظواهر الطقس التي تحدث عادةً خلال فترة زمنية أو منطقة أو العالم ككل.

ومن الضروري قبل التحدث عن تغير المناخ، لا بد أن نتطرق إلى معرفة النظام المناخي المتكامل، فالنظام المناخي هو أمر معقد للغاية، فالنظام المناخي هو نظام تفاعلي معقد يتكون من الغلاف الجوي وسطح الأرض والثلوج والجليد والمحيطات والمسطحات المائية الأخرى والكائنات الحية. والغلاف الجوي هو الغلاف الغازي المحيط بالأرض، حيث يتكون الغلاف الجوي الجاف بالكامل تقريبًا من النيتروجين والأكسجين، ولكنه يحتوي أيضًا على كميات صغيرة من الأرجون والهيليوم وثاني أكسيد الكربون والأوزون والميثان والعديد من الغازات النادرة الأخرى، فالمناخ هو حالة شاملة للنظام الديناميكي الحراري للغلاف الجوي، والنظام المناخي هو الحالة الناتجة عن تفاعل مجموعة من الأنظمة المترابطة التي تمثل الغلاف الجوي والمحيطات والبحار والبحيرات والأنهار والأجزاء الجافة من الأرض مع بعضها البعض، والتي تؤثر على الأنظمة البيئية والطبيعية على سطح كوكب الأرض، فإذا كان الغلاف الجوي يمثل نظامًا مناخيًا تنتقل فيه الحرارة والرياح والأمطار من مكان إلى آخر وتؤثر على أنظمة أخرى فإن الغلاف

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

المائي والذي يتكون من المحيطات والبحار والبحيرات والأنهار وجليد القطبين يمثل نظاما مؤثرا في المناخ. (ذكي، ٢٠١٦، ص١٢)

ولقد اتفق علماء المناخ على أن مناخ الأرض كان في تغير مستمر منذ مليارات السنين بسبب عوامل طبيعية، إلا أن العامل الجديد اليوم في نظرهم يكمن في سرعة هذه التغيرات، حيث ارتفع متوسط درجة الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة على مدى ١٥٠ عاماً، وهو أسرع تغير شهدناه على الإطلاق إذا استثنينا تأثيرات بعض الظواهر الطبيعية الماضية (مقدم،٢٠١٩، ص.١٤٦٩).

تعد التغيرات المناخية التي يشهدها العالم حاليا من أهم انشغالات الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، نظرا لما صاحب ظاهرة الاحتباس الحراري من أثار وانعكاسات سلبية طالت مختلف المجالات، كما أن مشكلة سوء استخدام الموارد الطبيعية وتدهور البيئة أصبحت تحديا واضحا يواجه الأنظمة العالمية. وعلى الرغم من أن المشاكل البيئية التي يواجها العالم اليوم ليست جديدة إلا أن فهم أبعادها جاء متأخرا نوعا ما بعد ملاحظة أثر التدهور البيئي في إضعاف التنمية الاقتصادية وتناقص إمكانياتها.

تستمر درجات الحرارة في القطب الشمالي في الارتفاع بمعدل ثلاثة أضعاف المتوسط السنوي العالمي، مما يؤدي إلى حدوث العديد من التغيرات الجارية في القطب الشمالي. والأهم من ذلك هو أن الجليد يذوب بمعدل متزايد، مما يؤثر على كل من النظم البيئية المحلية ونظام المناخ العالمي ويساهم في ارتفاع مستويات سطح البحر مع التأثيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية العالمية (ARCTIC COUNCIL 2002).

ويعتبر الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية وزيادة حجم الغازات السامة المنبعثة من المصانع والنفايات، من أهم الأسباب المباشرة للتلوث البيئي وتفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري حيث أن ثورة تكنولوجيا متطورة في شتى المجالات وخصوصا في مجال الصناعة، والاتصالات وموارد الطاقة وبالرغم من إيجابيات ذلك التطور في كل الأصعدة ألا أنها قد خلف نتائج سلبية على بعض القطاعات الحيوية والتي من أبرزها المناخ اذا أدت كثرة انبعاث الغازات السامة والاحتباس الحراري والنفايات من المصانع إلى ضرر كبير في سلامة المناخ، ومع مرور الوقت أخذت تلك المخاطر بالارتفاع على نحو يهدد الحياة الإنسانية إضافة إلى حياة الكائنات الأخرى، ومن هنا بدأت الجهود الدولية لتدارك تلك الأخطار عن طريق تدخل المنظمات الدولية ورعايتها لمؤتمرات دولية لأجل إبرام اتفاقيات دولية تبعد الآثار السلبية للتدهور المناخي وتخفيف أثاره الضارة إلى أقل درجة ممكنة، حيث أسفرت تلك الجهود عن إيجاد وسائل عملية تساعد على حماية المناخ وتخفيض متوسط درجات الحرارة للكرة الأرضية.

لذلك يعتبر موضوع البيئة والتنمية من بين أهم المواضيع التي تم تناولها بشكل كبير ومتواتر بالدراسة والمتابعة، لما لها من أهمية على الصعيد الداخلي للدول، ونظرا لما يحدثه النشاط البشري من تأثيرات على محيطه والبيئة وما أنتجته الصناعة والتكنولوجيا من مشكلات بيئية.

إن آثار التهديد البيئي تجاوزت الحدود السياسية للدولة وقد ساهم التطور الكبير لوسائل النقل والاتصال في ذلك حيث أن تسرب غاز من أحد المفاعلات النووية لدولة ما أو تلوث مياه البحر، أصبحت جميعها تشكل تهديدا للبيئة الدولية كلها، ولان التلوث أصبح مقترنا بالتقدم التكنولوجي تبادلت الدول النامية والمتقدمة الاتهامات، حملت الدول المتقدمة الدول النامية المسئولية عن تلوث البيئة وأتهمت الدول النامية الدول المصنعة بالهروب من مسئوليتها عن ذلك وطالبتها بتقديم المساعدات وفي هذا الصدد وتم عقد عدة مؤتمرات دولية أهمها مؤتمر ريو دي جانيرو عام١٩٩٢، كما تم التوصل إلى بروتوكول كيوتو ومؤتمر جوهانسبورغ ومؤتمر باريس عام ٢٠١٥.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

يعمل فقهاء القانون الدولي من أجل وضع مجموعة من القواعد القانونية وتنظيم مجموعة من الخطط لعقد عدد مؤتمرات دولية بغرض تحديد المسئولية الدولية الملقاة على عاتق أشخاص المجتمع الدولي وهذا لمعالجة الأضرار الناتجة عن تلوث البيئة، كذلك متابعة أخطاء الأفراد والأشخاص تجاه البيئة وتحديد عناصر وأسس المسئولية الدولية بناء على العمل الذي تقوم به وحدات المجتمع الدولي، بينما يعمل خبراء القانون الدولي في مجال البيئة على فرض مجموعة من القواعد القانونية التي تحمل أشخاص المجتمع الدولي المسئولية قبل وقوع الضرر.

إن هذه القواعد القانونية تعمل علي أن تحدد بوضوح الإجراءات التي ينتظر من أشخاص المجتمع الدولي اتخاذها للوفاء بالتزاماتها لمنع حدوث الضرر بالأقاليم التي تخضع لسيطرتها وتمارس فيها نشاطها وكذلك المناطق الخارجة عن نطاق ولايتها الإقليمية.

مشكلة البحث

من خلال التعرض لأهم القضايا الدولية التي ناقشتها أهم المؤتمرات الدولية المتعلقة بالبيئة ذات العلاقة بتغير المناخ ابتداء من مؤتمر أستوكهولم مرور بمعاهدة كيوتو ووصولا إلى اتفاق باريس ومن خلال تلك المناقشات وجدت بعض الملاحظات المختلفة من حيث قدرة الدول المتقدمة على حل المشكلات البيئية وقدرتها على تقليل التلوث البيئي علي عكس الدول النامية التي تسعي للوصول للتقدم ولكن على حساب البيئة.

لذا يحاول هذا البحث النظر في الالتزام الدولي بحماية النظام المناخي وعلاقته بالقانون الدولي والاتفاقيات الدولية في ظل التغيرات التي يشهدها العالم وعلاقتها بحماية البيئة في ظل التطور الهائل والتكنولوجيا المتقدمة.

ويتم صياغة مشكلة البحث في نقطة رئيسية تتعلق بمدي ما يتناوله القانون الدولي والتنظيمات المجتمعية من خطط وبرامج قانونية ووعي ثقافي وسياسي لتحقيق الأمن والحماية البيئة وتخفيض درجة حرارة سطح الارض في ظل غياب الآليات التنفيذية لإلزام الدول الصناعية الكبرى في حالة مخالفة قواعد الحماية الدولية وعدم وجود منظمة دولية متخصصة لحماية المناخ وضعف مستوي التكامل بين الاتفاقيات الدولية وغياب العدالة في توزيع الالتزامات في خفض التلوث بين الدول.

أسئلة البحث

١-ما هو دور منظمة الأمم المتحدة التي قامت به لحماية البيئة وتغير المناخ؟
٢-هل القوانين والتشريعات الوطنية للدول تأثرت بالاتفاقيات الدولية للحد من التلوث وتغير المناخ؟
٣-ما هو الأساس القانوني للالتزام الدولي بحماية المناخ من خلال قواعد الحماية الدولية لتغير المناخ؟
٤-ما هو دور المنظمات غير الحكومية في الحد من تغير المناخ؟

أهداف البحث

يسعي البحث إلى تحقيق الهدف الرئيسي وهو اقتراح أو استنتاج الآليات القانونية والإدارية الخاصة بموضوع حماية البيئية والالتزام الدولي في القانون الدولي العام بصفة عامة وخاصة بين أشخاص المجتمع الدولي ويستمد من هذا الهدف عدة أهداف فرعية وهي:

١. البحث في القانون الدولي العام والاتفاقيات الدولية عن تحديد الطرق القانونية للمسئولية الدولية في الأضرار التي تصيب البيئة وبالتالي تؤثر على درجة حرارة سطح الأرض.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٢. البحث في الآليات القانونية الخاصة بالالتزام الدولي لتغير المناخ وحماية البيئة في القانون الدولي العام بصفة عامة وفي أشخاص المجتمع الدولي بصفة خاصة.
٣. التوصل إلى نتائج وتوصيات بحثية وطرق قانونية جديدة تكون ملزمة لجميع الدول وبالتالي تساعد في تغير المناخ.

أهمية البحث

يسعي البحث إلى وضع آليات للالتزام الدولي بتخفيف الآثار السلبية وفقا لمعايير دولية واتفاقيات ملزمة بذلك.

فرض البحث

الفرض الرئيسي: من خلال البحث سيجري التحقق من صحة أو عدم صحة الفرض الآتي: أثر الالتزام الدولي وتغير المناخ علي ترشيد الطاقة وبالتالي خفض درجة حرارة الأرض وتأثيرها على التنمية المستدامة.

حدود البحث

تتمثل حدود البحث في الآتي:
الحدود الموضوعية: يتحدد موضوع البحث بأبعاد " الالتزام الدولي بحماية النظام المناخي".
الحدود المكانية: يتمحور هذا البحث ضمن نطاق القانون الدولي العام باعتباره دور حيوي في نشاطات المنظمات الحكومية وغير الحكومية وتعد تلك منظمات من قبل أشخاص القانون الدولي والتي تأثر على النظام المناخي.
الحدود الزمنية: يتمحور هذا البحث حول الجهود الدولية التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة في إبرام بعض الاتفاقيات وتطبيقها والتي منها (اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية عام ١٩٩٢، بروتوكول كيوتو، اتفاقية فيينا ١٩٨٥، بروتوكول مونتريال ١٩٨٧، اتفاق باريس ٢٠١٥، وبعض المؤتمرات الدولية)

الدراسات السابقة

أولا: دراسات سابقة عن الالتزام الدولي:

١. دراسة (موج فهد علي، ٢٠١٧):

<u>هدفت الدراسة إلى</u>: تسليط الضوء على الجوانب القانونية الجديدة التي وردت في اتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٥ وبيان مدى أهميتها في تطوير قواعد القانون الدولي الخاصة بحماية البيئة، وتوصلت إلى:بالرغم من إبرام اتفاقية باريس وأهميتها لابد من التنويه إلى إن الاتفاقية جاءت في وقت متأخر بعد العديد من المؤتمرات الدولية التي لم تحقق النتائج المطلوبة مما ساهم في تفاقم المشاكل البيئية الناتجة عن التغير المناخي بشكل متسارع، إن اتفاقية باريس تعد نقلة جذرية في مفاهيم القانون الدولي لحماية البيئة، حيث تعتبر بداية انطلاقة جديدة في التصدي لآثار السلبية للتغير المناخي وليست نهاية المطاف كما يعتقد البعض، تميزت الاتفاقية بإدخال مفهوم التقسيم المتعدد لأطراف على ضوء المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة في ظل الظروف الوطنية المختلفة.

٢. دراسة (رانا مصباح عبد المحسن عبد الرازق،٢٠٢١)

<u>هدفت الدراسة إلى:</u> تسليط الضوء على قضية حماية البيئة من التلوث والتي حظيت على اهتمام الدول على المستويين الدولي والداخلي على حد سواء، فعلي المستوى الداخلي أصبحت هناك تشريعات مختلفة في كل دولة من أجل القضاء على التلوث أو الحد منه أو السيطرة عليه. وعلى المستوى الدولي فقد عقدت مؤتمرات دولية والعديد من

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الاتفاقيات الدولية الرامية إلى حماية البيئة من التلوث، ولم تكن مصر بعيدة عن هذا الاهتمام الدولي الداعي إلى حماية البيئة من أخطار التلوث من أجل صحة الإنسان وسالمته، وضرورة وضع القواعد القانونية التي تنظم سلوك الإنسان مع بيئته، سواء أكان ذلك في صورة تشريعات وطنية أو اتفاقات دولية، فقد اهتمت مصر بإصدار لقوانين المختلفة لحماية البيئة بكافة عناصرها من التلوث كما انضمت مصر إلى العديد من المعاهدات الدولية لذات الغرض، وتوصلت الدراسة إلى: وجود ضعف بالوعي البيئي لدي المواطنين وعدم الاهتمام بنشر الثقافة البيئية بينهم، وجود ضعف بالاهتمام بتطبيق التشريعات البيئية من قبل جهات الاختصاص.

ثانيا: دراسات سابقة عن التغيرات المناخية:

٣. دراسة (نيفين فرج إبراهيم، ٢٠٢١)

هدفت الدراسة إلى: دراسة تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في مصر، مع التركيز على إنتاجية أحد المحاصيل الاستراتيجية لمصر وهو القمح، توصلت الدراسة إلى: إنتاجية محصول القمح خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩ لم تشهد تغيرات كبيرة، وذلك بفضل الجهود التي تبذلها الدولة للحد من تأثير التغيرات المناخية على العنصرين الأهم لزراعة القمح وهما الأرض والمياه.

٤. دراسة (زينب مجدي،٢٠٢٣)

هدفت الدراسة إلى: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح وتحليل الآثار السلبية لتغير المناخ على الدول العربية، والسياسات التي تنتهجها الدول لمواجهة هذه الظاهرة، باستخدام المنهج المقارن ونظرية تحليل السياسات العامة، في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ومقارنة وتقييم هذه السياسات، وتوضيح جوانب النجاح والفشل فيها، وتوقع مستقبل هذه الآثار على الدول العربية، توصلت الدراسة إلى: نجحت سياسات الدول الثالثة إلى حد كبير في تنفيذ سياسات التخفيف والتكيف لمواجهة تغير المناخ، إلا أن هذه السياسات لا تزال تفتقر إلى الشراكة فيما بينها، وبالتالي فإن الدول العربية بحاجة إلى بذل الجهود نحو المزيد من التعاون فيما بينها لمواجهة مخاطر تغير المناخ.

الاستفادة من الدراسات السابقة: سلطت هذه الدراسات الضوء على الالتزام الدولي والتغير المناخي والتي يمكن التشابه بينهم وبين دراستنا في معالجة نفس المتغيرات فهناك دراسات عالجت الالتزام الدولي وأخرى عالجت التغير المناخي واختلفت في أنه لا يوجد دراسة سابقة جمعت وربطت كل متغيرات دراستنا الحالية، وتم الاستفادة من الدراسات السابقة في صياغة المشكلة وصياغة الفرض.

الإطار المفاهيمي

١) **المنظمات الحكومية:** المنظمة الدولية كائن من خلق مجموعة من الدول، إذ تتفق على إنشاء هذا الكائن كوسيلة لتحقيق التعاون الاختياري الفعال والمستمر فيما بينها في مجال أو مجالات يتفق عليها، وواضح أيضا أن لهذا الكائن كيانا غير مؤقت قوامه جهاز أو عدة أجهزة، الأمر الذي يميزه عن الدول التي اتفقت على إنشائه (عبد الحميد ،٢٠٠٠).

٢) **النظام المناخي:** هو نظام تفاعلي معقد يتكون من الغلاف الجوي وسطح الأرض والثلوج والجليد والمحيطات والمسطحات المائية الأخرى والكائنات الحية. (ذكي، ٢٠١٦).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٣) **المنظمات غير الحكومية:** جمعيات أو تنظيمات غير رسمية أو أهلية تضم في عضويتها جماعات من الأفراد والروابط الأهلية في مجالات ذات علاقة تجسد وجود تضامن، فهي من الظواهر المهمة للمجتمع الدولي (الفتلاوي،٢٠١٢)

٤) **تغير المناخ:** تُعرّف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC بأنه "التغير الذي يعزي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشرى الذي يغير التركيب الكيميائي للغلاف الجوي على الصعيد العالمي والذي يكون إضافة إلى تقلبية المناخ الطبيعية المرصودة خلال فترات زمنية مماثلة" ولذلك، فإن الاتفاقية تميز بين تغير المناخ الناتج عن الأنشطة البشرية وتقلب المناخ الناتج عن أسباب طبيعية (Marwa Adel Saad El-Hassani, 2016)

منهجية البحث

نظرا للأهمية التي يكتسبها موضوع الالتزام الدولي بحماية النظام المناخي في ظل العلاقات الدولية وبعض القوانين الداخلية للدول وللوصول للأهداف وراء هذا البحث فقد فرض علي مسار البحث الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح بعض المفاهيم الخاصة بالموضوع ويعد كذلك إحدى مستويات البحث العلمي الذي يتأقلم مع موضوع هذه الدراسة من أجل المعرفة الصحيحة لأن المنهج الوصفي يستخدم في العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، ويعتمد على الملاحظة بأنواعها بالإضافة الى عمليات التصنيف مع بيان وتفسير تلك العمليات، ويعد المنهج الوصفي أكثر المناهج البحث ملائمة للواقع الاجتماعي كسبيل لفهم ظواهر.

يتم ذلك من خلال الاجراءات الاتية:

أولا: الدراسة النظرية وتركز على التحليل النظري في الالتزام الدولي في تغير المناخ ويتم ذلك من خلال:

- الاطلاع على الكتب والمقالات والدوريات والمراجع العلمية سواء عربية أو أجنبية المتعلقة بهذه القاعدة أو المتغيرات موضوع الدراسة.
- الاطلاع على الدراسات السابقة من الرسائل والتقارير العلمية المتعلقة بموضوع أثر الالتزام الدولي على حماية النظام المناخي في ظل غياب العدالة في توزيع الالتزامات بين الدول.

ثانيا: مصادر البيانات: تمثل بيانات الجانب النظري في الدراسة وتمثلت في الكتب والمراجع والوسائل العلمية والمقالات العربية والأجنبية والتي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك للوقوف على الأسس العلمية الحديثة المرتبطة بالدراسة موضوع البحث، بالإضافة إلى القيام عملية مسح للدراسات السابقة والتي ساعدت على بناء الإطار النظري للدراسة، الرسومات التي تبين تغير المناخ وارتفاع درجة حرارة سطح الأرض.

ثالثا: الدراسة المقارنة: تمثل أثر تطبيق الاتفاقيات الدولية البيئية على التغيرات المناخية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية وذلك بالاستناد إلى النصوص القانونية التي جاءت في القانون الدولي والاتفاقيات والمعاهدات الدولية منها منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات التابعة للأمم المتحدة القضائية والاقتصادية.

آليات تطبيق الالتزام الدولي بحماية النظام المناخي: تلعب الأحكام القضائية دوراً هاماً في إطار القانون الدولي العام، فبموجب المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية فإن القضاء هو مصدر احتياطي للقانون، ويلجأ إليه القاضي الدولي في حالة عدم وجود نص اتفاقي وأعراف دولية، لا توجد محكمة دولية تختص بالنظر في القضايا

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

البيئية وفي عام ١٩٩٣ قامت محكمة العدل الدولية بأنشاء غرفة متخصصة بالنظر في القضايا البيئية، لكنها فشلت بسبب عدم عرض اي قضية عليها. حيث يتم حل القضايا البيئية بالتراضي أو بالتحكيم.(عامر، ١٩٨٢)

أولا: دور القضاء في حماية النظام المناخي في بعض الدول الأجنبية:

- **الولايات المتحدة الامريكية:** يعتبر الحكم الصادر في ٢٠٠٧/٤/٢ في القضية (Massachusetts c. (EPA US Environmental Protection Agency بداية لإضفاء الشرعية على العدالة المناخية ووضع اسس الاستراتيجية للتقاضي المناخي لإجبار الدول على تقليل اضرار التغير المناخي.

قضية مصنع ترايل بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا عام ١٩٣٨، والتي نظرتها محكمة تحكيم دولية، وأساس هذه القضية أن مصنع ترايل يقع في الأراضي الكندية، وينبعث منه دخان يسبب تلوث المناخ تجاه ولاية واشنطن الأمريكية، وجاء في قرار المحكمة أن الدخان المتصاعد من المصهر تسبب في أضرار مناخية لولاية واشنطن، وقررت المحكمة فرض تعويضات على كندا نتيجة الأضرار التي أحدثتها، وقدرت قيمة التعويض بـ ٧٨٧ ألف دولار عن الفترة من ١٩٣٢ إلى ١٩٣٧(عبد السلام منصور، ٢٠٠١)، وقد ترتب علي هذه القضية عدة مبادي وهي:

- الاعتراف بالمسئولية الدولية لأي دولة تسبب أضراراً مناخية لدولة أخرى، حتى لو كان هذا الضرر ناجماً عن القطاع الخاص في تلك الدولة أو عن أحد مواطنيها.
- ترسيخ مفهوم التعاون الجماعي بين الدول للحد من ظاهرة التلوث العابر للحدود بين الدول (سهير إبراهيم حاجم البيتي، ٢٠١٤).

- **إنجلترا:** بعد مرور ثلاثة أشهر من صدور الحكم في Urgenda حكمت محكمة استئناف لندن بان تمديد مطار هيثرو غير قانوني لأنه لم يتم انشاءه وفقا لحسابات غازات الاحتباس الحراري الخاصة بأهداف اتفاق باريس.
- **ايرلندا:** الغت محكمة عليا في ٢٠٢٠/٧/٣٠ خطة البلاد لمكافحة الاحتباس الحراري واعتبرها غير دقيقة.
- **ألمانيا:** في ٢٠٢١/٤/٢٩امرت اعلي محكمة المانية الحكومة بمراجعة طموحاتها المناخية قبل عام ٢٠٢٢ وذلك لعدم التخطيط " لمتطلبات كافية للتخفيض اللاحق لانبعاثات عام ٢٠٣١.
- **بلجيكا:** ادنت المحكمة المدنية في بروكسل في ٢٠٢١/٦/١٧ في "محاكمة المناخ" التي حركتها جمعية ASBL Klimaatzaak للدولة مما سمح للصحافة التصريح "بلجيكا تنتهك حقوق الانسان" لأسباب مقبولة من قبل قانون سوابق قضائية Urgenda وتم تقديم حجج الاستئناف في خريف عام ٢٠٢٣.
- **هولندا:** في ٢٠١٢/١١/١٢ فتحت مؤسسة Urgenda الطريق امام الاجتهاد القضائي المناخي لمطالبة الدولة بالالتزام بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٤٠% بحلول عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ١٩٩٠ وتم تحريك دعوي امام محمة الابتدائية في لاهاي في ٢٠١٥/٦/٢٤ واستند فيها الي العديد من مبادي القانون الدولي مثل قانون المناخ الدولي الذي يلزم الدولة بالعناية الواجبة.
- **نيوزلندا:** منع فرنسا من إجراء تجارب نووية في المحيط الهادئ، وتضمنت المطالب بياناً حول قانونية إجراء التجارب النووية ومنع فرنسا من الاستمرار في إجراء التجارب بسبب الأضرار المناخية الناتجة عنها والتلوث الواسع النطاق على أراضيها، وخلال نظر المحكمة للقضية طلبت نيوزيلندا من المحكمة اتخاذ تدابير مؤقتة قبل إصدار القرار لحماية حقوقها نتيجة التسرب الإشعاعي، واستجابت المحكمة لتلك الطلبات وأصدرت قرارا يحظر

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

على فرنسا إجراء تجارب نووية من شأنها أن تتسبب في سقوط إشعاعات نووية عليها مما يؤدي إلى ظاهرة الاحتباس الحراري، ووافقت فرنسا على قرار المحكمة بحظر تلك التجارب(طارق،٢٠٠٦).

- **فرنسا:** في ٢٠١٩/٣ قدمت الجمعيات المدافعة عن البيئة أربعة طلبات لمحكمة باريس الإدارية من اجل تقصير الدولة في مكافحة التغير المناخي، وفي ٢٠٢١/٢/٣ اعتبرت المحكمة ان الدولة يجب ان تصلح الضرر البيئي الواقع من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وأمرت بأجراء تحقيق إضافي قبل اتخاذ قرار بشأن التقييم والأساليب المحددة للتعويض عن الضرر.

وفي ٢٠٢١/١٠/١٤ أمرت محكمة الإدارية في باريس الدولة بإصلاح التقصير الحاصل من جانبها في مكافحة التغير المناخي وجبر الضرر البيئي كما أمرت بتعويض تجاوز الحد الأقصى لانبعاث نيوزلندا غازات الاحتباس الحراري التي حددتها ميزانية. كما اشارت المحكمة الي التحقق من الضرر الناتج عن تجاوز نسبة الكربون وان المحكمة طلبت من الجمعيات توافر التدابير اللازمة لتحقق تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة ٤٠% بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بمستواها عام ١٩٩٠.

وقد أوضحت ان الانبعاثات غازات الاحتباس الحراري قد تجاوزت ٦٢ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (MT CO2eq) وطلب من الحكومة تعويض بحلول ٢٠٢٢/١٢/٣١.

وفي ٢٠٢٢/١٢/١٣ انتهت المدة التي حددتها محكمة باريس الإدارية للدولة للعمل من اجل الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتوقيع غرامة مالية.

وفي ٢٠١٩/١٢/٢٠ حكمت المحكمة العليا برفض الاستئناف في النقض وأقرت بوجود اجماع علمي على خطورة تغير المناخ وأدانت الدولة وحكم قضية Urgenda إلزام الدولة لتحقيق اهداف المناخ العالمي بسبب ارتباطها بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان المادتين "٨،٢" من الاتفاقية حقوق الانسان.

ثانيا: الإطار الدستوري والتشريعي الملزم للدولة لمكافحة التغير المناخي في فرنسا ومصر:

١) **في فرنسا:** تعدد نصوص القانونية المنظمة لغازات الاحتباس الحراري من قواعد والتزامات التي اخذتها من ميثاق البيئة والاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان، ولم يتضمن الدستور الفرنسي لسنة ١٩٥٨ والمعدل لسنة ٢٠٠٨ أي التزام للدولة لمكافحة الاحتباس الحراري (دستور فرنسا لسنة ١٩٥٨ المعدل لسنة ٢٠٠٨)، وان الاتجاه الحديث لفرنسا إضفاء الطابع الدستوري علي مكافحة المناخ فعلي سبيل المثال " مشروع الإصلاح الدستوري " في التشريع الدستوري من اجل تجديد الحياة الديمقراطية رقم ٢٢٠٣ الصادر في ٢٠١٩/٨/٢٩ وتم إضافة مسالة مكافحة تغير المناخ في مادته الاولي من مشروع التشريع الدستوري، وقد اقترح أعضاء البرلمان اجراء تعديل الدمج للحفاظ على التنوع البيولوجي ومكافحة تغير المناخ في المادة ١ من الدستور الفرنسي التي تحدد المبادئ التأسيسية لفرنسا(Projet de loi constitutionnelle nº 2203).

إن التزام فرنسا بمكافحة تغير المناخ التزام عام ناتج عن:

- ميثاق البيئة وخاصة الاعتراف الدستوري بالحق في الحياة في بيئة متوازنة.
- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان والسوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الانسان.
- الالتزامات الواردة في الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة لعام ١٩٩٢ واتفاق باريس لعام ٢٠١٥.
- التوجيهات الأوروبية ولاسيما تلك الخاصة بحزمة الطاقة والمناخ ٢٠٢٠.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- القوانين الداخلية مثل القانون الصادر في ٢٠١٥/٨/١٧ "LTECV" بشأن انتقال الطاقة من اجل النمو الأخضر والخطط والبرامج التي تضعها الدولة مثل الاستراتيجية الوطنية منخفضة الكربون SNBC وتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة وتحسين كفاءة الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة وقانون الطاقة والمناخ عام ٢٠١٩.
- قانون المناخ والقدرة علي التكييف Loi Climat et Résilienc، تم اعتماد هذا القانون في ٢٠٢١/٨/٢٢ ونشر في الجريدة الرسمية في ٢٠٢١/٨/٢٤ كنتيجة لاتفاقية المواطنين من أجل المناخ(اتفاقية المواطنين من أجل المناخ عقد في عامين ٢٠١٩،٢٠٢٠)، ويتألف من عدد إجراءات لمكافحة تغير المناخ، وعدد احكام تهدف الي زيادة مرونة فرنسا في مواجهة اثار تغير المناخ مثل تجديد مصافي الطاقة بالبنايات السكانية، وكذلك في قطاع النقل والغذاء عن طريق الحد من النفايات البلاستيكية، والحفاظ علي قدرة الأجيال القادمة علي تلبية احتياجاتهم، مع الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية الي +٢ درجة مئوية بحلول نهاية القرن طبقا لاتفاق باريس عام ٢٠١٥.
- ويشير قانون المناخ والقدرة علي التكيف على تشديد العقوبات الجنائية التي تفرض في حالة الاضرار بالبيئة وأي تعرض البيئة لأي خطر من تدهور دائم للحيوانات او النباتات أو الماء (يعاقب عليها بالسجن ٣ سنوات وغرامة قدرها ٢٥٠٠٠٠ يورو) وكذلك جريمة الإبادة البيئية والتي تدين أخطر الهجمات على البيئة (الحيوانات والنباتات والهواء والتربة والماء) مع عقوبة أقصاها ١٠ سنوات في السجن وغرامة قدرها ٤.٥ مليون يورو أو ٢٢.٥ مليون يورو على الأشخاص الاعتبارية.

ومما سبق يتضح لنا ان الالتزامات تعدد وتنوعت في النصوص التشريعية الي تنظم وتعالج مسالة التغير المناخي داخل فرنسا.

٢) **في مصر**: أصبح القضاء الإداري المصري دورا هاما في الحفاظ على البيئة ومكوناتها وعناصرها من فترة طويلة ولا يزال يحاول الحفاظ على البيئة ومن اهم هذه المظاهر لمساهمة القضاء الإداري في حماية البيئة وعناصرها ومنها:

- دور القاضي الإداري في الحفاظ على البيئة وعناصرها: في عام ١٩٥٨ ألزمت الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع بمجلس الدولة إدارة الكهرباء والغاز بتعويض وزارة الشئون البلدية والقروية بشأن الضرر الناتج عن اتلاف شجرة بجلسة ١٩٥٨/٩/٢٣ وان النزاع بين الجهات الإدارية المصرية حول إبقاء شجرة واحدة على قيد الحياة وتم اللجوء الي مستشار القوي الأمين وقضي ان من اتلاف الشجرة يلزمه بالتعويض المادي ليكون ردعا.

خلص من ذلك ان الثقافة المصرية أعطت قيمة كبيرة لمخلوق النبات مثلا قيمة حياة الانسان والحيوان (راجع في ذلك المستشار الدكتور محمد عبد الوهاب خفاجي ٢٠٢٢).

وأن القاضي الإداري لعب دورا هاما في الرقابة علي التراخيص اللازمة للمنشات الصناعية طبقا للقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ بشان اصدار قانون تيسير منح تراخيص المنشآت الصناعية وأيضا الرقابة علي اصدار تراخيص المحال العامة طبقا للقانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠١٩ وقد اكدت المحكمة الإدارية العليا علي توافر كافة الشروط التي حددها المشرع للحصول علي تراخيص المحال العامة(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن جلسة ٢٤/ ١٩٩١/١١).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- **رقابة القاضي الإداري في مجال استيراد النفايات الخطرة وطلب الحق في بيئة نظيفة امنة:** حظر المشرع المصري استيراد النفايات الخطرة او السماح بدخولها او مرورها في الأراضي المصرية طبقا لنص المادة ٣٢ من قانون البيئة.

وبالتالي أكدت المحكمة الإدارية العليا الي حق الانسان في العيش في بيئة صحية ونظيفة وأنها أصبحت من الحقوق الأساسية مع الحقوق الطبيعية الأساسية وان الوثائق الدستورية حرصت على نصوص احكام تأكد ذلك طبقا لإعلان استكهولم الصادر سنة ١٩٧٢ وتقرير الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب في الحق في بيئة مرضية والحفاظ علي البيئة وخشية اختلال ميزان المصالح لحساب الدول المتقدمة علي الدول النامية وانضمام مصر لاتفاقية بازل بشان التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود في ١٩٨٩/٣/٢٢.

وبناء على ذلك حكمت محكمة القضاء الإداري برفض الطعن على قرار الازالة الصادر بخصوص أحد مصانع الطوب الحراري (حكم محكمة القضاء الإداري جلسة ٢٠١٠/٣/٢٧).

وأن القاضي الإداري لعب دور هاما في مسالة الموازنة بين المنافع والاضرار.

وقد انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع بمجلس الدولة الي اعفاء الهيئة القومية للتامين الاجتماعي (مكتب سيدي سالم بمحافظة كفر الشيخ) من رسم شهري مقرر طبقا لنص المادة ٣٤ من قانون تنظيم إدارة المخلفات الصادر بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠(فتوي الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع بمجلس الدولة ٢٠٢٢/٥/٢٥).

ثالثا: دور اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ:

وقد لعبت الاتفاقية دورا هاما في تغير المناخ حيث حددت الاتفاقية في موادها المختلفة عدة آليات لهذا الغرض، سواء كانت آليات في شكل مبادئ أو التزامات مفروضة على الدول، والتي اتخذت أشكالاً مختلفة مثل إعداد التقارير، ونقل الخبرات، ونقل التكنولوجيا، إلا أن الآلية المهمة التي سيتم التركيز عليها بشكل كبير هي الآلية المالية، والتي تكون على النحو التالي:

- الآلية المالية: إن نجاح أي عمل يتطلب الدعم المالي، ولا يمكن مواجهة الكوارث الطبيعية والتصدي لها دون توافر الإمكانات المالية والتكنولوجية، لقد تجاوزت تكلفة الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ ثلاثة مليارات دولار في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٥ وحدهما، أما الكوارث التي تلت تلك الفترة فقد كلفت أضعاف هذا المبلغ، ومن الأمثلة على ذلك إعصار "هايان" في الفلبين، وهو ما اعتبر مؤشراً على تغير مناخي خطير، إذ امتدت آثاره إلى ما هو أبعد من الفلبين لتصل إلى الهند وبنغلاديش (كريستوفر فلأفين وأوديل تونالى، (١٩٩٨))

وقد تناولت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أسس الآلية المالية والمسؤوليات الناشئة عنها، حيث أكدت على:

١. تقع مسؤولية تحديد السياسات وأولويات البرامج ومعايير الأهلية والقيام بتنفيذها على عاتق مؤتمر الأطراف.
٢. التوازن بين كافة الأطراف ضمن نظام شفاف لإدارة شؤونها.
٣. تضع الدول الأطراف هذه الأساليب والسياسات لغرض التحقيق والتوصل إلى آلية مالية سليمة، بما في ذلك:
   - التأكد من أن المشاريع الممولة للتخفيف من آثار تغير المناخ والحد منها تتوافق مع السياسات.
   - إيجاد حلول بديلة إذا لم تنجح هذه الأساليب والسياسات.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

- تقدم الجهة المسؤولة عن عملية التمويل تقريراً إلى مؤتمر الأطراف.
- تحديد المبالغ المطلوبة والمستحقة لغرض تغطية الاتفاقية وتنفيذها سنويا ومدى الالتزام بتلك الموارد.
- إن الأموال التي تقدمها الدول المتقدمة تتطلب من الدول النامية الاستفادة منها وإنشاء آلية لاستدامتها (المادة (١١) من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ)
- إن مرفق البيئة العالمية، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، هي الكيانات المكلفة بتشغيل هذه الآلية ووضع السياسات على النحو المذكور أعلاه {المادة (٢١)، الفقرة(٣)، من الاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ} ، ورغم أن مرفق البيئة العالمية تولى مؤقتا تشغيل الآلية المالية للاتفاقية، فإن هذا المرفق لم يقم بجميع واجباته بسبب نقص الموارد المالية.

ورغم إنشاء صندوق الأخضر للمناخ لكافة موارده المالية، إلا أن هذا الصندوق لا يزال فارغا من أي دعم من الدول، رغم تأكيد دعمه في مؤتمرات دولية مختلفة حيث صدرت دعوات للقضاء على الفقر، تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية للوصول إلى الموارد الكافية ودعم الدول النامية، حيث أكد الأمين العام للأمم المتحدة على ضرورة تمويل المناخ من أجل معالجة تغير المناخ، ودعا إلى دعم الصندوق الأخضر لتشجيع الاستثمارات المحلية والدولية، ودعا المستثمرين والشركات إلى الانضمام لجهود القطاع العام، وفي إشارة إلى فراغ الصندوق الأخضر، وصفه بـ"الصدفة الفارغة"، داعيا إلى تفعيله بشكل كامل إذا لم يمكن تقديم الدعم وتطوير جهود التكيف والتخفيف بدونه (الحديثي، ٢٠١٦).

ومن الواضح مما سبق أن الالتزامات الدولية المشتركة –على الرغم من تباينها في اتفاقية تغير المناخ وآليات تطبيق الاتفاقية –لم تكن ملزمة، ويمكن القول بأن مدة الاتفاقية قد انتهت دون أي فائدة سوى تثبيت مبادئ العمل.

أما بالنسبة للانبعاثات فإنها زادت بدلا من أن تتناقص بسبب عدم الالتزام، الأمر الذي يتطلب وجود قوة ملزمة لتطبيق الاتفاقية الإطارية لمؤتمر الأطراف، علما بأن هذه الاتفاقية تعترف بحق التوصل إلى اتفاق ملزم من خلال المؤتمرات أو من خلال الاتفاق على بروتوكول وتضع التزامات جسيمة على الدول المتقدمة.

وأما بخصوص بروتوكول كيوتو فقد الزم ببعض الآليات المرنة فنلاحظ بأنه قد راعى عملية خفض انبعاث الغازات مع التكلفة الاقتصادية لان الهدف من تلك الآليات هو تحقيق مناخ سليم وبأقل الخسائر الممكنة من الجانب الاقتصادي، يضاف إليه تمكين الدول الأطراف من أداء الالتزامات الواجبة عليها والتي تتوافق مع التشريعات والخطط الداخلية لها وهذه الآليات هي: آلية التنمية النظيفة واليه تجارة الانبعاثات والتنفيذ المشترك.

- آلية التنمية النظيفة: هي آلية تمكن الشركات الكبرى في الدول المتقدمة من الوفاء بالالتزامات لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة عن طريق تنفيذ مشاريع تخفيض في الدول النامية، وهي آلية تسمح بالتدفقات المالية نحو البلاد الناشئة لصالح المشاريع المنخفضة الانبعاثات وعلي سبيل المثال : الصين استفدت من نسبة ٨٤%من المشاريع في عام٢٠٠٨.
- آلية التنفيذ المشترك: هي آلية تسمح بالحصول على انبعاثات الغازات الدفينة في مقابل تمويل مشروع خفض انبعاثات في دولية أخري والتي استفدت منها كلا من روسيا وأوكرانيا بشكل أساسي.
- آلية تبادل حقوق الانبعاث: هي آلية تسمح بتبادل الانبعاثات بالاتجار بها (بيع و شراء) بين دول أطراف المرفق

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الأول التي لها التزامات التخفيض وهي أيضا عملية تيسر تبادل الانبعاثات بين الدول حيث يشتري من لديه انبعاثات أكثر من الحد من لديه انبعاثات اقل.

أطراف المرفق الأول	الالتزامات بين عامي ٢٠١٢,٢٠٠٨	تطور الانبعاثات بين عامي ٢٠١٢,٢٠٠٨ بالمقارنة بعام ١٩٩٠ب %
الاتحاد الأوروبي	-٨%	-١٣.٢
اليابان	-٦%	-٢.٥
روسيا	٠%	-٣٦.٤
أستراليا	+٨%	+٣.٢
الولايات المتحدة الأمريكية	-٧%	+٩.٥

Source : Pascal Canfin/Peter Staime, 30 Questions pour Comprendre la Conférence de Paris, Diffusion Seuil 2015, p31.

التعليق على الجدول: أن الاتحاد الأوروبي حقق التزاماته بنسب مختلفة على عكس اليابان التي أخفقت في عملية احترام الالتزامات الموجه لخفض الانبعاثات بسبب كارثة فوكوشيما بتاريخ ١١مارس٢٠١١ التي ساعدت في تعزيز استهلاك الطاقة الأحفورية لتعويض الفشل الذي تعرضه له القطاع النووي فقامت بشراء أرصدة كربون، أما بالنسبة لروسيا فقد قامت بالوصول إلى انخفاض حاد في الانبعاثات ولم تواجه مشكلة في الوصول لهدفها بل وفرت فائض في اقتصاد انبعاثات غازات ثاني أكسيد الكربون حيث قامت ببيعها في سوق الكربون الدولي وهي حقوق الانبعاث التي تسببت في انهيار سعر الطن الواحد من الكربون.

نتائج البحث

ومن خلال البحث توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج ومن أهمها ما يلي:

- صحة الفرض أثر الالتزام الدولي وتغير المناخ على ترشيد الطاقة وبالتالي خفض درجة الحرارة وتأثيرها علي التنمية المستدامة حيث أن عدم التزام الدول بالاتفاقيات الدولية أدي إلي تفاقم ظاهرة التغير المناخي وارتفاع درجة حرارة سطح الأرض.
- عدم اعتماد دول العالم على التنمية المستدامة كقاعدة أساسية لاستغلال الموارد الطبيعية، مما أدى إلى التدهور البيئي وتفاقم ظاهرة التغير المناخي.
- من أهم الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون عام ١٩٨٥، وبروتوكول مونتريال عام ١٩٨٧، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عام ١٩٩٢، وبروتوكول كيوتو عام ١٩٩٧.
- أدانت الدراسة موقف الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ رغم مسؤوليتها عن ١٥% من إجمالي الانبعاثات الكربونية العالمية.
- إن جهود المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة سواء من خلال نشر التعليم البيئي أو المساهمة في عملية التنمية أو من خلال تطوير القانون البيئي الدولي في أوقات مختلفة، كل هذا يترجم إلى حقيقة مفادها أن قضية البيئة في الربع الأخير من القرن الماضي لم تعد تشكل اهتماماً.
- إن إيجاد الحلول للمخاطر البيئية من قبل المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال البيئي، على الرغم من أنه أمر صعب وليس سهلاً في ظل الصعوبات والتحديات التي تواجهها، والتي تهدف إلى تقويض حريتها في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، إلا أن كل هذا لم يزيد إلا تصميم هذه المنظمات على مواجهة هذه التحديات

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

والتغلب عليها، وهذا واضح من خلال الإنجازات المذهلة التي حققتها المنظمات غير الحكومية بصفة عامة، ومن قبل منظمة السلام الأخضر بصفة خاصة.

الخلاصة

هدفت الدراسة إلى استنتاج الآليات القانونية والإدارية لحماية البيئية وتخفيف الآثار السلبية للتغيرات المناخية حيث وضع بعد الآليات التي تطبق على الاتفاقيات الخاصة بالتغير المناخي والتي يعتبر منها مؤتمر ريو دي جانيرو من أهم المؤتمرات الدولية في مجال حماية البيئة وتطوير القانون البيئي، وقد تم اعتماد العديد من الاتفاقيات البيئية الدولية الأساسية، بهدف تغيير النهج التقليدي في إدارة التنمية والحفاظ على البيئة والمناخ. ومن بين هذه الاتفاقيات– بالإضافة إلى إعلان ريو –اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، وتم عمل دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا في الإطار الدستوري والتشريعي الملزم للدولة لمكافحة التغير المناخي و توصلت الدراسة إلي صحة الفرض أثر الالتزام الدولي و تغير المناخ على ترشيد الطاقة وبالتالي خفض درجة الحرارة وتأثيرها علي التنمية المستدامة حيث أن عدم التزام الدول بالاتفاقيات الدولية أدي إلي تفاقم ظاهرة التغير المناخي وارتفاع درجة حرارة سطح الأرض، وعدم اعتماد دول العالم على التنمية المستدامة كقاعدة أساسية لاستغلال الموارد الطبيعية، مما أدى إلى التدهور البيئي وتفاقم ظاهرة التغير المناخي، إن إيجاد الحلول للمخاطر البيئية من قبل المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال البيئي، على الرغم من أنه أمر صعب وليس سهلاً في ظل الصعوبات والتحديات التي تواجهها، والتي تهدف إلى تقويض حريتها في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، إلا أن كل هذا لم يزيد إلا تصميم هذه المنظمات على مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها، وهذا واضح من خلال الإنجازات المذهلة التي حققتها المنظمات غير الحكومية بصفة عامة، ومن قبل منظمة السلام الأخضر بصفة خاصة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

توصيات البحث

	التوصية	مدة التنفيذ	جهة التنفيذ
١	ضرورة زيادة الوعي البيئي بمخاطر التغير المناخي	مدى طويل الأجل	وزارة البيئة
٢	ضرورة سن قاعدة قانونية واحدة تنظم تخفيض انبعاثات جميع الدول، وتقضي بتحديد النسبة المتطلبة لهذا التخفيض من كل فرد في كل دولة.	مدي قصير الأجل	مجلس النواب
٣	تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بامتثال الدول لنظام حماية المناخ، ومراقبة جدوى التشريعات الوطنية، والمطالبة بها إن لم تكون موجودة.	مدي طويل الأجل	وزارة البيئة
٤	ضرورة إلزام الدول بتنظيم الأنشطة المخالفة للتنظيم القانوني الدولي لحماية المناخ.	مدي طويل الأجل	وزارة البيئة
٥	ضرورة عقد ندوات ومؤتمرات من أجل بيان المخاطر الناجمة عن التغير المناخي فضلا عن المساهمة في وضع حلول فعالة على الأقل للتقليل من هذه المخاطر.	مدي طويل الأجل	أجهزة الدولة المختلفة
٦	على مستوى الأسرة: نشر ثقافة اهتمام الأسرة بالبيئة ودورها الفعال في تحسين الوعي البيئي لدى أفرادها.	مدي طويل الأجل	أجهزة الإعلام والمجتمع المدني لكي يتم تغير سلوك المجتمع
٧	إنشاء برامج ومسلسلات تلفزيونية مثل "سر الأرض" للتنمية البيئية وتغير الثقافات والسلوكيات	مدي طويل الأجل	أجهزة الإعلام
٨	توظيف الخطاب الديني عن طريق الاهتمام بالخطاب الديني في المساجد والكنائس في تخصيص جزء من الخطبة للتوعية البيئية.	مدي طويل الأجل	وزارة الأوقاف ومسئول الكنائس
٩	الاستفادة من الخبرات الدولية وخاصة في الدول المتقدمة في مجال البيئة عبر مختلف الوسائل بما فيها البعثات المتخصصة	مدي طويل الأجل	وزارة البيئة
١٠	تعاون كافة الوزارات والمؤسسات والهيئات في معالجة المشاكل البيئية والاستفادة منها.	مدي طويل الأجل	جميع أجهزة الدولة

مراجع البحث

إبراهيم، نيفين فرج، (٢٠٢٢)، التغيرات المناخية والأمن الغذائي في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية تجارة ، جامعه عين شمس، المجلد ٥٢، العدد١.

اتفاقية المواطنين من أجل المناخ عقد في عامين ٢٠٢٠،٢٠١٩

الحديثي، أنمار صلاح عبد الرحمن، (٢٠١٦)، الالتزام الدولي بحماية المناخ، منشورات الحلبي الحقوقية، مكتبة طريق العلم ،ص.٨٦.

حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم٤٨٣ لسنة ٣٤ ق ع جلسة ١٩٩١/١١/٢٤ المكتب الفني ص٣٧ / ١ ص ٢٣٨ المبدأ١٨.

حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوي رقم ٢٢٦٧٩ لسنة ٥٣، جلسة ٢٠١٠/٣/٢٧.

دستور فرنسا لسنة ١٩٥٨ المعدل لسنة ٢٠٠٨ https://www.constituteproject.org/constitution/France_2008?lang=ar

ذكي، أشرف صابر، (٢٠١٦)، المناخ والأرض (النظام المناخ العالمي والعوامل المؤثرة فيه)، رئيس الإدارة المركزية لبحوث الأرصاد والمناخ، مجلة الأرصاد الجوية العلمية، المجلد ٤٤، العدد٤٤، ص ١٢

راجع في ذلك المستشار الدكتور محمد عبد الوهاب خفاجي الغائب في اليوبيل الماسي لمجلس الدولة: التراث العظيم للأجداد الأوائل لنشأة مجلس الدولة في السيادة الوطنية ضد الاحتلال البريطاني وتدعيم مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من الضباط الأحرار بالجيش المصري مطبعة الحضري للطباعة الإسكندرية ط ٢٠٢٢ ص١١٧-١١٩.

طارق، صلاح الحديثي ود سلافه، (٢٠٠٦)، مدخل في معالجة أنماط المشاكل البيئية، بحث منشور في مجلة الحقوق، جامعة النهرين، العدد١٦، ص.٦٢

عامر، صلاح، (١٩٨٢)، قانون التنظيم الدولي – النظرية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص.٧١.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

عبد الحميد، محمد سامي، (٢٠٠٠)، التنظيم الدولي والجماعة الدولية، الأمم المتحدة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص٦

عبد الرازق، رانا مصباح عبد المحسن، (٢٠٢١)، الحماية القانونية في ضوء القانون المصري، المجلة الدولية للبحوث البيئية، جامعة جنوب الوادي، مصر، المجلد ٣ ، العدد ٢، ص.١-١٣

علي، موج فهد، (٢٠١٧)، قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ٢٠١٥، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

الفتلاوي، سهيل حسين، (٢٠١٢)، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، ص ٤٤

فتوي الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع بمجلس الدولة رقم ٨٤٠ لسنة ٢٠٢٢ تاريخ فتوي ٦/١٨/ ٢٠٢٢وتاريخ جلسة٢٥/٥/٢٠٢٢.

كريستوفر فلأفين، وأوديل تونالى، (١٩٩٨)، مناخ الأمل، استراتيجيات جديدة من أجل استقرار الجو في العالم، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، ص٤٧.

المادة (١١) من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

المادة (٢١)، الفقرة(٣)، من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

مجدي، زينب، (٢٠٢٣)، تغير المناخ في الدول العربية: الآثار والسياسات، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، مجلد٢، العدد٤، مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار.

مقدم، نجية، (٢٠١٩)، التغيرات المناخية وآثارها الضارة وكيفيات معالجتها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠، العدد٢، جامعه الجزائر، ص.١٤٦٩

منصور، عبد السلام، (٢٠٠١)، التعويض عن الأضرار البيئية، رسالة دكتوراه، كلية حقوق، جامعة المنصورة، ص.٢٥٣.

الهيتي، سهير إبراهيم حاجم ، (٢٠١٤)، الآليات القانونية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي، بيروت، ص.١٩٢

ARCTIC COUNCIL, "The Arctic in A Changing Climate", N.D, https://www. arcticcouncil.org/ explore/topics/climate/, Viewed on 11 Dec 2022.

https://allemagne-energies.com/tag/objectifs-de-reduction-desemissions-pour-la-periode-posterieure-a-2030/.

https://www.dalloz-actualite.fr/flash/suite-et-fin-de-l-affaire-urgendaune-victoire-pour -climat#.YqX1B-zP3IV.

https://www.rtbf.be/article/proces-climat-la-belgique-viole-les-droitshumains-selon-le-tribunal-de-premiere-instance-de-bruxelles10785562.

Marwa Adel Saad El-Hassanin (2016), Impact of Climate Change on Foot Security in Kenya Using Vector Autoregressive Approach (VAR), Contemporary Egypt, The Egyptian Association for Political Economy, Statistics and Legislation, NO 523, Cairo, 2016.

Pascal Canfin/Peter Staime, 30 Questions pour Comprendre la Conférence de Paris, Diffusion Seuil 2015, p31.

Projet de loi constitutionnelle nº 2203 pour un renouveau de la vie démocratique, disponible sur: https://www-assemblee--nationale-fr.translate.goog/dyn/15/textes/l15b2203_projet-loi?_x_tr_sl=fr&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc

Quand la justice administrative rappelle l'État à ses engagements climatiques, le 7 Mai 2021, disponible sur le site: https://www.conseiletat.fr/actualites/decryptage-quand-la-justice-administrative-rappelle-letat-a-ses-engagements-climatiques.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

INTERNATIONAL COMMITMENT TO PROTECT THE CLIMATE SYSTEM- A COMPARATIVE STUDY

Bassant Kh. Ibrahim [(1)] ; Ibrahim M. M. Al-Anani [(2)]
Nehal M. F. El-Shahat [(1)]
1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University
2) Faculty of Law, Ain Shams University

ABSTRACT

Climatology focuses on climate variability and weather phenomena and their impacts on various activities. Climate can be defined as the average weather conditions at a given place and time Climate can also be described through statistical descriptions and the variability of relevant elements such as temperature, precipitation, atmospheric pressure, humidity, and wind, or through a group of elements such as weather phenomena that typically occur over a period of time. This research aims to propose or devise legal and administrative mechanisms for the issue of environmental protection and international responsibility in the law of international relations in general and among members of the international community in particular. In order to achieve the objectives of the research, the study was supported by global rates and indicators that clarify and demonstrate that impact on the global climate, based on the legal texts that came in international documents and treaties and the various resolutions and documents issued by the United Nations and other relevant organizations. Among the most important results: The countries of the world do not rely on sustainable development data as a basis for exploiting natural resources, which has led to environmental deterioration and exacerbation of the phenomenon of climate change. Among the most important recommendations: the need to oblige countries to regulate activities that violate international legal regulation of climate protection, the need to adopt legal rules regulating the reduction of emissions from all countries, and stipulating determining the percentage required for this reduction from each individual in each country.

Keywords: Climate system - Climate change - International Commitment - International Agreements - Sustainable development